مع استمرار العدوان الإسرائيلي تقرير موجز بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني الخامس من نيسان

"حقوق الطفولة مسلوبة ، وأعباء الأمومة معقدة و مضاعفة "

يأتي يوم الطفل الفلسطيني هذا العام، الذي يوافق الخامس من نيسان، في ظل ظروف تُعد من الأشد قسوة وتعقيداً التي مر بها الأطفال في فلسطين، وبخاصة في قطاع غزة. فمع استمرار العدوان الإسرائيلي وما رافقها من دمار واسع واعتداءات متواصلة، لم تعد أوضاع الأطفال تُقاس بمؤشرات التنمية التقليدية، بل أصبحت تقاس بمدى قدرتهم على البقاء والاستمرار، وممارسة حياتهم بشكل طبيعي أو شبه طبيعي في بيئة تفتقر إلى أبسط مقومات الحماية والرعاية.

في هذا السياق، يواجه الأطفال واقعاً مركباً تتداخل فيه أشكال متعددة من الانتهاكات، بدءاً من القتل والإصابات، مروراً بسوء التغذية والانقطاع عن التعليم، ووصولاً إلى فقدان الخدمات الصحية والعلاجية، وفقدان الأسرة والمأوى. هذه الظروف لا تقتصر آثارها على الجانب المادي، بل تمتد لتُحدث ضغوطاً نفسية عميقة تترك آثاراً طويلة الأمد على نمو الأطفال وتوازنهم النفسي والاجتماعي.

وفي الضفة الغربية بما فيها القدس، يتعرض الأطفال لانتهاكات ممنهجة تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي، تشمل الاعتقال التعسفي، والاقتحامات الليلية، والتنكيل والترهيب، إلى جانب تصاعد اعتداءات مليشيات المستوطنين، في سياق سياسة منظمة تهدف إلى تقويض شعور الأطفال بالأمن والاستقرار، وحرمانهم من حقوقهم الأساسية، وعلى رأسها الحق في التعليم والصحة والحماية

وعليه، لم تعد القضية مرتبطة بحرمان جزئي من الخدمات أو التعرض لمخاطر متفرقة، بل أصبحت تمس جوهر الطفولة نفسها، بما يشمل الحق في الحياة، والصحة، والتعليم، والحماية، والاستقرار النفسي، والنمو داخل أسرة ومجتمع قادرين على الرعاية.

وتكتسب هذه المعطيات أهمية خاصة عند قراءتها في ضوء الالتزامات القانونية الدولية، وعلى رأسها اتفاقية حقوق الطفل (1989)، التي تؤكد في المادة (6) على حق الطفل في الحياة والبقاء والنماء، وفي المادة (24) على الحق في الصحة، وفي المادة (28) على الحق في التعليم، وفي المادة

(19) على الحماية من جميع أشكال العنف. كما تفرض اتفاقيات جنيف الرابعة (1949) التزامات واضحة بحماية المدنيين، وخاصة الأطفال، وضمان حصولهم على الرعاية اللازمة أثناء النزاعات المسلحة.

وتؤكد وزارة شؤون المرأة، بصفتها الآلية الوطنية المرجعية لتعزيز المساواة بين الجنسين، أن هذه الأوضاع تتطلب استجابة وطنية متكاملة ترتكز على مقاربة حقوقية وتنموية، وتستند إلى الأدلة، بما يضمن حماية الأطفال وتمكين النساء وتعزيز صمود الأسرة الفلسطينية.

ويأتي هذا التقرير في إطار متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء (2023–2030)، والاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (2025–2027)، وأجندة المرأة والسلام والأمن، التي تضع حماية النساء والأطفال في سياقات النزاع على رأس الأولويات الوطنية.

الواقع الديمغرافي للاطفال في فلسطين:

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بان أن عدد الأطفال في فلسطين في منتصف عام 2025 بلغ 2,334,253 طفلاً وطفلة، منهم 1,190,609 ذكور و1,143,644 إناث، أي ما يقارب 42% من إجمالي السكان. وفي قطاع غزة وحده قُدِّر عدد الأطفال بنحو 952,284 طفلاً وطفلة[1]، ما يعكس أن الأطفال يشكلون ثقلاً ديموغرافياً كبيراً، وأن أي صدمة عامة تصيب المجتمع الفلسطيني تشل تهديدا على حياة الاطفال وصحتهم النفسية والجسدية.

الصحة الجسدية للأطفال

كشفت تقارير اممية حديثة أن صحة الأطفال في غزة تعرضت لتدهور حاد ومركب، فبحسب نداء اليونيسف الإنساني المحدّث لعام 2026، استشهد في قطاع غزة 21,289 طفلا حتى 3 شباط/فبراير 2026، وأصيب نحو 44,500 طفل، من بينهم أكثر من 11,000 طفل بإصابات خطيرة غيرت حياتهم، كما تؤكد اليونيسف أن 320 ألف طفل دون سن الخامسة معرضون لخطر سوء التغذية، وأن هناك اكثر من 100 ألف طفل يحتاجون إلى علاج من الهزال، خاصة انهم يعيشون في ظلل ظروف صحية متردية ولم يطرا عليها تحسن رغم الحديث عن وقف اطلاق النار الهش، حيث انه لا يتوفر مياة آمنة وفي ظل انتشار الأمراض المنقولة بالمياه، والتهابات الجهاز التنفسي، وفي ظل عودة شلل الأطفال.

[1] تقرير صادر عن الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني عن الاطفال (2025)
https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2729.pdf

ووفقا لتقارير صادرة منظمة الصحة العالمية (كانون الثاني/يناير2026)، أشارت إلى أنه كان متوقعاً أن يعاني 132 ألف طفل في غزة من سوء تغذية حاد بحلول حزيران/يونيو 2026، منهم 41 ألف حالة شديدة تنطوي على خطر مرتفع للوفاة. كما أوضحت أن 44,280 طفلا بعمر 6-59 شهراً أُدخلوا للعلاج من سوء التغذية الحاد بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2025. ان هذه البيانات تعكس خطورة الاوضاع الصحية التي يعيشها الاطفال في قطاع غزة والتس تشكل تهديدا حقيقيا على حياته.

كما أن الإصابات لم تقتصر على الجروح المباشرة، بل ان كثير من الاطفال اصيبوا باصابات خطيرة ادت إلى الإعاقات طويلة الأمد. ويشير تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استناداً إلى معطيات أممية وصحية، إلى أن نحو 42 ألف شخص في غزة كانوا قد تعرضوا لإصابات مغيرة للحياة حتى 24 أيلول/سبتمبر 2025، وأن ربعهم تقريباً من الأطفال، كما سُجلت نحو 4,900 حالة بتر حتى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2025، من بينها 1,102 حالة بين الأطفال، ويضيف التقرير أن 5,580 طفلاً كانوا بحاجة إلى إجلاء طبي عاجل لإنقاذ حياتهم. ان هذه المؤشرات تعني أن العبء الصحي على الأطفال لا ينتهي عند لحظة الإصابة، بل يمتد إلى سنوات من التأهيل، والأطراف الصناعية، والعلاج المتخصص، والدعم الاجتماعي .

إلى جانب ذلك، تدهورت البيئة الصحية العامة التي يعيش فيها الأطفال، فاليونيسف أفادت بأنه لا يوجد في غزة أي مستشفى يعمل بكامل طاقته، وأن 18 من أصل 36 مستشفى تعمل جزئياً فقط، بينما لا يعمل بالكامل سوى 3 من أصل 200 مركز رعاية صحية أولية. كما أشارت إلى أن أكثر من 85% من مرافق وأصول المياه والصرف الصحي باتت خارجة عن الخدمة كلياً أو جزئياً، وأن حالات الإسهال تضاعفت إلى 59 ألف حالة في الربع الأول من 2025، وكانت 53% من الحالات بين الأطفال دون الخامسة .

أما في الضفة الغربية، فالصورة مقلقة، فوفق تقرير الإحصاء الفلسطيني لعام 2025، أظهرت بيانات وزارة الصحة أن 31.7% من الأطفال الذين خضعوا للفحص في عمر 12 شهراً في محافظات الضفة الغربية يعانون من فقر الدم، من أصل 59,780 طفلا تم فحصهم.

الصحة النفسية والاجتماعية للاطفال:

ان الضرر النفسي الواقع على الأطفال الفلسطينيين لا يقل خطورة عن الضرر الجسدي، وربما يفوقه في أثره الممتد، حيث تؤكد اليونيسف في نداء 2026 أن الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأطفال بلغت مستويات قصوى، وأن أكثر من مليون طفل يحتاجون إلى دعم نفسي اجتماعي.

وقد اشار تقرير الإحصاء الفلسطيني إلى أن شركاء الحماية تمكنوا في أيلول/سبتمبر 2025 فقط من الوصول إلى أكثر من 105 آلاف طفل في غزة بخدمات الحماية والدعم النفسي الاجتماعي، وكانت 54% منهم من الفتيات مما يعني إن القدرة على الوصول أقل بكثير من حجم الأزمة الفعلية [2].

وتصف المصادر الرسمية هذه الآثار النفسية بما يلي: خوف مزمن، قلق، اكتئاب، صدمة نفسية، اضطراب في النوم، تراجع في التغذية، وانهيار في أنماط الحياة اليومية نتيجة فقدان الأقارب أو المنزل أو الشعور بالأمان. كما أن الأطفال الذين أصيبوا أو فقدوا أحد أفراد أسرهم يواجهون مخاطر مضاعفة من العزلة والانطواء واضطرابات السلوك. وحين يتكرر النزوح ويطول البقاء في الخيام أو الملاجئ غير الملائمة، تتحول الضغوط النفسية إلى حالة مستمرة وليست مؤقتة [3].

فقدان المعيلين وتفكك البيئة الأسرية:

ان من أخطر ما يواجهه الأطفال الفلسطينيون اليوم، خصوصاً في غزة، هو اتساع ظاهرة فقدان الوالدين أو أحدهما. فبحسب تقرير واقع حقوق الطفل الفلسطيني 2025 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فان هناك حوالي 58,554 طفلا في غزة قد فقدوا واحداً أو كلا الوالدين حتى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2025. ومن بين هؤلاء، فقد 55,861 طفلاً أحد الوالدين، بينهم 49,758 فقدوا الأب و 6,103 فقدوا الأم، بينما فقد 2,693 طفلاً كلا الوالدين. كما يشير التقرير إلى وجود نحو 17 ألف طفل غير مصحوبين أو منفصلين عن والديهم. ان هذه البيانات تكشف عن مؤشرات في غاية الخطورة تعكس غياب الرعاية الاسرية الضرورية للاطفال في فترة حساسة من حياتهم يحتاجون فيها الى الدعم والرعاية في مختلف اشكالها، وان غياب الاسرة يترك اثارا نفسية وعاطفية بعيدة المدى ويتسبب في صعوبة حصوهم على الامن الغذائي وعلى السكن المناسب وعلى التعليم والوصول الى العلاج.

ويربط تقرير الإحصاء الفلسطيني بوضوح بين فقدان الوالدين وبين العيش في خيام ممزقة أو بيوت مدمرة، وغياب شبه كامل للرعاية الاجتماعية والدعم النفسي، وزيادة قابلية الأطفال للوقوع في عمالة الأطفال والاستغلال، وهذا يعني بان فقدان المعيل يدفع الطفل من دائرة الحماية إلى دائرة التعرض المتعدد للمخاطر .

[2] تقرير صادر عن اليونيسف https://www.unicef.org/media/179101/file/2026-HAC-State-of-Palestine-Revision1.pdf?utm

[3] تقرير حالة الاطفال في فلسطين – الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (2025).

الاوضاع التعليمية للاطفال:

يشهد التعليم الفلسطيني، وخصوصاً في غزة، انقطاعاً عميقاً وممتداً. فوفق اليونيسف، هناك أكثر من 637 ألف طفل في غزة خارج المدرسة، وقد يؤدي هذا إلى تراجع تعليمي يصل إلى خمس سنوات، مع تضرر أو تدمير 97.5% من المدارس.، كما تقدر اليونيسف أن 903,480 طفلا في فلسطين يحتاجون إلى دعم تعليمي في 2026، منهم 764,978 طفلا في غزة و 138,502 طفلا في الضفة الغربية، وتنذر هذه الازمة بنشوء فجوة كبيرة في التعليم والمهارات بين الاطفال ستستمر معهم في المراحل القادمة مما ينعكس على فرصهم المستقبلية .

بالاضافة الى التعطل الذي منيت به العملية التعليمية ، فان هناك الاف الشهداء والمصابين من الاطفال ومعلميهم، مما اثر على سير العملية التعليمية وعلى الاوضاع النفسية لدى زملائهم. فحسب تقرير الإحصاء الفلسطيني، فانه في قطاع غزة حتى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2025، استشهد نحو 791 معلماً وإدارياً مدرسياً، وأصيب 3,251 اخرين، كما استشهد نحو 241 عاملاً في مؤسسات التعليم العالي وأصيب 1466 منهم، وفي الضفة الغربية، ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 حتى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2025، استشهد نحو 110 من طلبة المدارس وأصيب 791، واعتقل 395 طالبا منهم.

الأطفال وسوق العمل :

حين تفقد الأسرة معيلها أو مصدر دخلها، يدفع الأطفال جزءاً مباشراً من هذا الثمن، ففي الضفة الغربية، يوضح تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الأطفال العاملين بأعمار 10–17 سنة في عام 2024 يعملون بما متوسطه 40.4 ساعة أسبوعياً، وبأجر يومي يبلغ في المتوسط 73.2 شيكلاً[4]، ويؤكد التقرير أن عمالة الأطفال ترتبط بشكل وثيق بالفقر، وفقدان الوظائف، وتراجع فرص التعليم، بحيث يصبح العمل بديلاً قسرياً عن المدرسة لدى بعض الأسر، خاصة في ظل ظروف الحرب والتضييق الاقتصادي الذي يمارسه الاحتلال الاسرائيلي في حق الفلسطينيين.

وتشك هذه الظاهرة انتهاكاً واضحاً لعدد من الالتزامات القانونية الدولية، حيث ان دفع الأطفال إلى سوق العمل في هذه الظروف يتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل(1989) ، خاصة المادة (32) التي تنص على حق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يُحتمل أن يكون خطراً أو أن يعرقل تعليمه أو يضر بصحته أو بنموه. كما يتعارض مع المادة (28) التي تكفل

[4] تقرير حالة الاطفال في فلسطين – الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (2025).

حق الطفل في التعليم، حيث تؤدي عمالة الأطفال عملياً إلى التسرب المدرسي أو إضعاف التحصيل التعليمي.

كذلك، تشكل هذه الظاهرة خرقاً لمعايير منظمة العمل الدولية، خاصة اتفاقية الحد الأدنى لسن العمل رقم 138، واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال رقم 182، التي تحظر تشغيل الأطفال في الأعمال الخطرة أو في ظروف استغلالية، وتدعو الدول إلى اتخاذ تدابير فورية للقضاء على هذه الممارسات.

وتنشا هذه الظاهرة بفعل مجموعة من العوامل الاقتصادية الداخلية التي ترتبط بشكل مباشر بالظروف السياسية والقيود التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على الحركة والعمل، وما ينتج عنها من بطالة مرتفعة وفقدان للمصادر الدخل، وما يمارسه الاحتلال من اعتقالات بحق المعيلين من الرجال خاصة مما يجعل الاسر تواجه ظروف معيشية صعبة، يضطر بسببها بعض الأطفال للانخراط في أعمال غير منظمة أو خطرة، ما يعرضهم لإصابات جسدية، ويؤثر سلباً على صحتهم النفسية وتطورهم الاجتماعي، وخاصة اذا ما تزامن ذلك مع تسربهم من مدارسهم، مما ينذر بانتاج جيل يعاني من تقلص فرصه في العمل والتعليم.

الاطفال الاسرى في سجون الاحتلال الاسر ائيلي :

تشير البيانات الصادرة عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين إلى تصاعد مقلق في اعتقال الأطفال الفلسطينيين، خاصة منذ أكتوبر 2023، حيث يزيد عدد الأطفال المعتقلين في سجون الاحتلال على 350 طفل، مع تسجيل ارتفاعات ملحوظة خلال فترات التصعيد والاقتحامات المتكررة التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي لمناطق مختلفة في الضفة الغربية. كما تم توثيق استخدام متزايد للاعتقال الإداري بحق الأطفال، إذ بلغ عددهم نحو 100 طفل خلال عام 2025، وهو شكل من الاحتجاز يتم دون توجيه تهمة أو محاكمة، ويستند إلى ملفات سرية لا يُتاح الاطلاع عليها[5].

يقوم الاحتلال الاسرائيلي باحتجاز معظم الأطفال في سجني مجدو وعوفر، في ظروف لا تراعي احتياجاتهم العمرية أو النفسية، حيث توثق التقارير تعرضهم للاعتقال خلال اقتحامات ليلية مصحوبة بالعنف، وسوء المعاملة أثناء التحقيق، وحرمانهم من حضور محامٍ أو أحد الوالدين، إضافة إلى الإهمال الطبي، وسوء التغذية، والحرمان من التعليم، وتقييد الزيارات العائلية. وفي بعض الحالات، كما تعمد ادارة سجون الاحتلال الاسرائيلي بنقل الأطفال إلى سجون البالغين بعد بلوغهم سن الثامنة عشرة داخل الاعتقال، رغم أن التهم تعود لفترة طفولتهم مما يشكل

[5] احصائيات وتقارير صادرة عن هيئة شؤون الاسى والمحررين https://cda.gov.ps/index.php/ar/

انتهاكا جميع المواثيق والاتفاقيات الدولية، فاحتجاز الأطفال بهذا الشكل يتناقض مع اتفاقية حقوق الطفل (1989) التي تنص في المادة (37) على أن حرمان الطفل من حريته يجب أن يكون إجراءً استثنائياً ولأقصر فترة ممكنة، وتحظر الاعتقال التعسفي أو المعاملة القاسية، كما تؤكد المادة (40) على حق الطفل في محاكمة عادلة وضمانات قانونية تراعي سنه وكرامته. كذلك، فإن ما يتعرض له الأطفال من سوء معاملة وظروف احتجاز قاسية يشكل خرقاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة (1949) التي تلزم بحماية المدنيين، وخاصة الأطفال، وتمنع المعاملة اللاإنسانية، كما يتعارض مع البروتوكول الإضافي الأول (1977) الذي يقر بوجوب توفير حماية خاصة للأطفال أثناء النزاعات المسلحة.

إضافة إلى ذلك، فإن استمرار احتجاز الأطفال كخيار أول وليس أخيراً، وغياب البدائل، يتناقض مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين) التي تؤكد أن احتجاز الأطفال يجب أن يكون إجراءً استثنائياً، وأن تُراعى المصلحة الفضلى للطفل في جميع الإجراءات.

واضافة اى ما سبق فانها تترك ايضا آثاراً نفسية واجتماعية عميقة على الأطفال أنفسهم، وعلى اسرهم ايضاً، خاصة الأمهات اللواتي، وتؤكد الوزارة أن أوضاع الأطفال لا يمكن فصلها عن أوضاع النساء، حيث يشكل تدهور واقع الطفولة مؤشرا مباشرا على تعمق فجوات الحماية الاجتماعية والاقتصادية للنساء، وخاصة في سياقات النزاع.

زواج القاصرات والطفلات بسبب التداعيات السياسية والحروب

قوّضت الحرب عقوداً من التقدم المُحرز في الحد من زواج الأطفال في غزة: ففي عام 2022، انخفضت نسبة الزيجات المُسجلة للفتيات دون سن الثامنة عشرة إلى 17.9%، بعد أن كانت تتجاوز 28% في عام 2009 .

ورغم ندرة البيانات حاليا نتيجة تدمير أنظمة المعلومات والقانون والصحة بشكل كبير، يُشير العاملون الاجتماعيون إلى ارتفاع حاد في هذه النسب.

ومع ذلك، يُرجّح أن تكون هذه الأرقام أقل من الواقع لأن العديد من الزيجات لن تُسجّل رسميا إلا لاحقا، بعد استقرار الخدمات، أو عند بلوغ الفتاة السن القانونية أو حملها. كل هذا يحرم الفتيات من الحماية القانونية أو حقهن في التمتع بحقوقهن.

كما إن ارتفاع معدلات الحمل لدى المراهقات مما له من مخاطر ففي كانون الأول/ديسمبر2025، شكلت المراهقات ما يقارب 10% من حالات الحمل المسجلة حديثا، وكثيرات منهن يعانين من سوء التغذية وفقر الدم، ويفتقرن إلى الرعاية الصحية اللازمة قبل الولادة.

الاثار المترتبة على الامهات الفلسطينيات

تُظهر المعطيات أن تدهور أوضاع الأطفال في فلسطين، وخاصة في قطاع غزة، ينعكس بشكل مباشر وعميق على أوضاع النساء، بحيث تصبح معاناتهن امتداداً لمعاناة أبنائهن. ففي غزة، تعيش الأمهات حالة مركبة من الضغط النفسي والمعيشي، نتيجة حرمان الأطفال من السكن الآمن، والعلاج، والتعليم، وجميع مقومات الحماية، إلى جانب تفشي سوء التغذية والإصابات، وما يرافق ذلك من عجز يومي عن توفير الحد الأدنى من الرعاية. هذا الواقع يدفع العديد من النساء إلى تحمل دور المعيل في ظل فقدان الأزواج أو مصادر الدخل، في بيئة تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة، ما يضاعف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية عليهن، وفي الوقت ذاته، تتحمل النساء عبئاً نفسياً ثقيلاً ناتجاً عن مشاهدة معاناة أطفالهن أو فقدانهم أو إصابتهم، إلى جانب القلق المستمر من عدم القدرة على حمايتهم.

أما في الضفة الغربية، فتتخذ هذه المعاناة شكلاً مختلفاً لكنه لا يقل قسوة، حيث تواجه النساء تحديات يومية مرتبطة بعدم انتظام التعليم نتيجة الإغلاقات والاقتحامات، وصعوبات وخطورة التنقل بسبب الحواجز واعتداءات المستوطنين، إضافة إلى ما يتعرض له الأطفال من اعتقال وتعذيب وقتل. وفي هذا السياق، تتحول الأم إلى خط الدفاع الأول، تحاول موازنة حماية أطفالها مع الاستمرار في تأمين احتياجاتهم الأساسية، في ظل بيئة غير مستقرة تتسم بانعدام الأمان. كما أن سوء التغذية لدى النساء، خاصة الحوامل والمرضعات، ينعكس بشكل مباشر على صحة الأطفال.

وبذلك، فإن تدهور أوضاع الأطفال يسهم في إعادة تشكيل ادوار النساء الاجتماعية والاقتصادية، ويضاعف من تعرضهن للضغط النفسي والمخاطر، بما في ذلك ارتفاع احتمالات العنف القائم على النوع الاجتماعي في ظروف النزوح عللى نحو خاص.

مبادرة وزارة شؤون المرأة إنشاء موقع اطفال تفاعلي :-

ولأهمية التوعية للأطفال كجزء أساسي من الوعي المتراكم بادرت وزارة شؤون المرأة بالعمل على موقع تفاعلي باسم **هند ويوسف** لتوعية الأطفال بطريقة تفاعلية من خلال مجموعة من الفيديوهات التفاعلية والألعاب الشيقة بهدف التوعية والإستفادة حول التمكين السياسي

والتمكين الإقتصادي والحماية والأمن ، والتعرف على الحقوق والواجبات بطريقة طفولية تفاعلية .

مرفق الموقع لزيارته والتعرف عليه :https://kids.mowa.pna.ps/ar #

خاتمة وتوصيات

تنظر وزارة شؤون المرأة بخطورة بالغة إلى الأوضاع التي يعيشها الأطفال الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، في ظل استمرار الاحتلال وممارساته التي تمس بشكل مباشر حقوقهم الأساسية. فالمعطيات الواردة تعكس واقعاً قاسياً يتعرض فيه الأطفال لأشكال متعددة من الانتهاكات، تشمل فقدان الحياة، والإصابة، وسوء التغذية، والانقطاع عن التعليم، إلى جانب الآثار النفسية العميقة الناتجة عن فقدان الأمان والأسرة والاستقرار. وتؤكد الوزارة أن ما يواجهه الأطفال اليوم لا يهدد حاضرهم فحسب، بل يمتد ليؤثر بشكل مباشر على مستقبل المجتمع الفلسطيني، ويقوض فرص التعافي والتنمية المستدامة.

وانطلاقاً من ذلك، تدعو الوزارة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية، من خلال ضمان احترام وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وعلى رأسها اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيات جنيف، بما يشمل توفير الحماية الفورية للأطفال، ووقف جميع أشكال الانتهاكات بحقهم، وضمان وصولهم إلى الخدمات الأساسية دون عوائق. كما تؤكد على ضرورة توسيع نطاق التدخلات الإنسانية، خاصة في مجالات الصحة، والتغذية، والدعم النفسي والاجتماعي، والتعليم في حالات الطوارئ.

وعلى المستوى الوطني، تشدد الوزارة على أهمية تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية، وتقديم الدعم للأسر التي فقدت معيلها، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء المعيلات، بما يضمن استمرارية رعاية الأطفال في بيئة آمنة، كما توصي بتطوير برامج متكاملة للتعافي النفسي والتعليمي للأطفال، وتقف عند دورها في موضوع التعديلات القانونية وخلق بيئة حقوقية حامية للأسرة بكل مكوناتها مثل العمل على اعتماد ووضع قانون أحوال شخصية موحد ، واستمرار جهود الوزارة في الضغط والمناصرة بالشراكة مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، والاستثمار في بناء قدراتهم على المدى الطويل، بما يحد من الآثار الممتدة للأزمة، ويسهم في حماية رأس المال البشري الفلسطيني وتعزيزه.